

إضاءات على الخطة الخمسية

الحادية عشرة

د. تيسير الرداوي

أسعد الله مسانكم جميعاً بكل خير ...

أشكر رئيس جمعية العلوم الاقتصادية وجميع أعضاء الجمعية على دعوتي هذا المساء والمشاركة في بداية هذا الموسم من " ندوة الثلاثاء الاقتصادية " ، وأتمنى لهذه الجمعية المزيد من التقدم والنجاح في خدمة العمل الوطني والتنموي والاقتصادي في سورية ، وأن يكون لها مساهمات إيجابية في هذا المجال .

لا أدعي أنني أملك الحقيقة الكاملة ، أكثر من كون الموضوع عبارة عن عصف ذهني أمامكم الآن ، لذلك سيكون لآرائكم ولملاحظاتكم ومقترحاتكم وتصويباتكم أثر كبير في إغناء هذا العمل .

منذ حوالي ثلاثة أشهر يجري الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة في مطبخ هيئة تخطيط الدولة ، وأقول في مطبخ هيئة تخطيط الدولة ومن طبّاقين وطنيين ويتم هذا العمل بمشاركة الوزارات والاتحادات والهيئات الوطنية ، وسيناقش هذا العمل بعد أن يكتمل مع الحكومة والجبهة والحزب والمنظمات الشعبية كافة ، ونحن حريصون على المناقشة وعلى الإجماع الوطني حول الخطة القادمة .

سأتحدث عن ما هو جديد في هذه الخطة ، وعن نقاط الاختلاف مع الخطة الخمسية العاشرة ، وكيف نتطلع إلى أن تكون الخطة الجديدة واضحة وقابلة للقياس وقابلة لحساب التكلفة وتبين الطريق المؤدي إليها وتتضمن آليات لتتبع التنفيذ .

ستتكون الخطة من ثلاث وثائق :

- ستكون الأولى عبارة عن مئة وعشرين أو ثلاثين صفحة تتضمن تحليلاً للوضع الاقتصادي الراهن في سورية ، إضافة إلى الرؤية والتحديات والركائز ، وتتضمن بعد ذلك الاستراتيجيات الكلية والقطاعية وحسابات الاقتصاد الكلي أو الأهداف الكمية ، ومن ثم السياسات والبرامج والمشروعات .

- وستكون الوثيقة الثانية عبارة عن برامج تنفيذية سنوية ، أي أنه سيكون هناك برنامج تنفيذي سنوي لعام (2011-2012) وهكذا لخمس سنوات ، وهذا البرنامج التنفيذي السنوي هو الذي سيضمن لنا إمكانية تنفيذ هذه الخطة لأنه سيتضمن حساب للتكاليف وسيكون مرتبطاً بالموازنة الاستثمارية للدولة .

- وستكون الوثيقة الثالثة معنية بالخطط المحلية ، حيث سيكون هناك ولأول مرة في سورية خطة محلية لكل محافظة وستكون هذه الخطط المحلية منسجمة مع الخطة الوطنية ، وستكون بنفس المنهجية ونفس الآلية وستتضمن تحليلاً للوضع الاقتصادي الراهن للمحافظة وتتضمن كذلك رؤية المحافظة وتحدياتها وأهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ومشاريعها .

ستبين هذه الخطط المحلية أن التحديات مختلفة من محافظة لمحافظة وخصوصاً في ظل ظروف اللاتوازن الذي يعيشه القطر حالياً ، إضافة إلى أن هناك اختلاف في المزايا النسبية من محافظة لأخرى .

ولذلك سأحدث عن الوضع الاقتصادي الراهن في القسم الأول من هذا العمل ثم سأنتقل إلى الحديث عن ملامح الخطة الخمسية الحادية عشرة .

القسم الأول

أوضاع الاقتصاد السوري الراهنة (2006 - 2008)

أولاً - الاقتصاد الكلي :

يستعرض هذا الجزء أوضاع " الاقتصاد الكلي " في سورية في فترة (2006 - 2008) ، مع الاهتمام بمحورين :

- تحديد تأثير العوامل الخارجية والعوامل الداخلية على تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي .
- تحديد مدى توافق المؤشرات الراهنة مع توقعات الخطة الخمسية العاشرة ، ومع توجهات الإصلاح الاقتصادي .

يتكون هذا الجزء من خمسة بنود . يحدد البند الأول المعالم الرئيسية لأوضاع الاقتصاد العالمية والإقليمية التي تشكل السياق الذي تم فيه تطور الاقتصاد السوري في فترة 2006-2008 . ويعرض البند الثاني صورة مجملية تشمل أهم أوضاع الاقتصاد الكلي في سوريا خلال فترة السنوات الثلاث الماضية ، بينما تستعرض البنود الثلاثة المتبقية بشيء من التفصيل أوضاع السياسات الكلية ، والتجارة الخارجية ، والقطاع الخاص .

مقدمة : الوضع الاقتصادي الراهن عالمياً وإقليمياً

(1) السياق العالمي والإقليمي

شهد العالم انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً في السنوات الأولى من هذا القرن ، وقد تعزز هذا الانتعاش عام (2003) في المنطقة العربية بفضل الارتفاع الهائل في عائدات النفط مما

مكن اقتصادات المنطقة من تسجيل معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تزيد على متوسط النمو العالمي¹. وفي عام (2007) تباطأ الانتعاش الاقتصادي في العالم وتحول في نهاية عام (2008) إلى انكماش اقتصادي في معظم البلدان المتقدمة وتراجع في معدلات نمو كثير من البلدان النامية وذات الاقتصاديات الصاعدة . ويعزى هذا الانعكاس في مسار النمو لسببين :

■ الأول : بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي حصل في الأسواق العالمية مطلع عام (2007) واستمر طوال سنتين حتى أصبح الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المواد الغذائية في نهاية عام (2008) أعلى بنسبة (56%) مما كان عليه عام (2000) . وقد تسبب ذلك ، مع ارتفاع أسعار النفط ، إلى تسارع وتيرة ارتفاع المعدل العام للأسعار ، وكما هو متوقع كانت البلدان المتقدمة أقدر على مقاومة هذه الضغوط التضخمية من البلدان النامية ، حيث نلاحظ أنه في عام 2007 بلغ متوسط معدل التضخم (1.9%) في البلدان المتقدمة ، بينما كان (5.6%) في البلدان النامية .

■ والثاني : بسبب الأزمة العالمية التي ابتدأت عام 2007 كأزمة ائتمانية في أسواق المال الأمريكية ثم انتقلت إلى الأسواق المالية العالمية ومع نهاية عام 2008 طالت الأسواق الحقيقية للسلع و الخدمات في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى حدوث انكماش في معظم البلدان المتقدمة وتراجع معدلات النمو في البلدان النامية .

كان من الطبيعي أن تتأثر المنطقة العربية بهذه الأحداث ، وخصوصاً أن الانكماش الاقتصادي في البلدان المتقدمة قاد بشكل مفاجئ إلى إجهاد الطفرة النفطية قبل أن تتمكن البلدان العربية من توظيف عائدات النفط المرتفعة في استثمارات قادرة على تسريع عملية النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها بلدان المنطقة بشكل مزمن . ونتيجة لذلك تراجعت معدلات النمو في بلدان المنطقة وظلت مشكلة البطالة محافظةً على معدلها العالي ، وفي ذات الوقت ازدادت حدة الضغوط التضخمية . وهكذا انتهى عام 2008 و

¹ ورد في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (2007-2008) أن معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي في فترة (2004-2007) في العالم كان (3.7 %)، بينما بلغ متوسطه في الأردن ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، فلسطين ، لبنان ، مصر ، واليمن (6.03%) ، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي ، (6.6%) .

اقتصادات المنطقة تعاني من معدلات نمو متباطئة ومعدلات بطالة وتضخم مرتفعة .

فمتوسط معدل نمو الناتج المحلي في البلدان العربية الأربعة عشر الأعضاء في منطقة الأسكوا كان (5.7%) ، بينما كان معدل البطالة ومعدل التضخم في تلك البلدان يساويان (11.8%) و (9.8%) على التوالي ، وتشير هذه الأرقام إلى احتمال أن تتحكم المشكلة المزدوجة لانكماش التضخمي في اقتصادات المنطقة.

(2) الوضع الراهن للاقتصاد الكلي في سورية (2006 - 2008)

بدأ الاقتصاد السوري يتعرض للضغوط التضخمية من جراء ارتفاع الأسعار العالمية في أوائل عام (2008)، وفي الربع الأخير من العام بدأت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تطل المنطقة العربية ، وخصوصاً منطقة الخليج مما تسبب في عودة بعض العمالة السورية من الخارج . وبسبب ذلك كان أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لعام (2008) في سورية أسوأ من السنتين السابقتين ، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة (4.5%) ، بينما كان متوسطه في السنوات الثلاثة السابقة (5.27%) ، وكذلك بلغ معدلي البطالة والتضخم حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء (10.9%) و (15.15%) على التوالي في نفس العام ، بينما كان متوسطهما في فترة السنوات الثلاثة (9.1%) و (9.9%) على التوالي . أما بالنسبة لمستوى المعيشة فقد حصل تراجع في معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (2.68%) عام (2006) إلى (1.99%) عام (2008) ، كما تراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص حتى أصبح سالباً ، كما أن هناك تقديرات بارتفاع معدلي الفقر الشديد والعام خلال السنوات الثلاثة الماضية .

وبشكل عام فإن أداء الاقتصاد الكلي في فترة السنوات الثلاثة كان أقل من توقعات الخطة العاشرة المتفائلة (معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يساوي 7%) و أقرب إلى توقعاتها الأقل تفاؤلاً (معدل نمو يساوي 5%) . وفي هذا المجال ، من الضروري ، أخذ النقطتين التاليتين بعين الاعتبار :

• على الرغم من أهمية العوامل الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأزمة أسواق المال العالمية ، فإن لانخفاض معدل النمو ، وارتفاع

معدلات البطالة والتضخم في فترة السنوات الثلاثة الماضية أسباباً محلية أيضاً لا تقل أهمية عن الأسباب الخارجية . فمحرك النمو الرئيسي في الاقتصاد السوري مازال هو الاستهلاك وليس الاستثمار . فحصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي مازالت لا تتجاوز (20-25%) بينما تتجاوز (30-35%) في كثير من البلدان المشابهة لسوريا في مستوى المعيشة ، وهي أعلى من ذلك في بلدان الاقتصاد الصاعدة . وهذا الوضع هو من أحد أسباب عدم قدرة النمو على تقليص معدل البطالة بشكل جذري حيث أن النمو الذي يحركه الاستهلاك يكون في الغالب من أنواع النمو غير المحابي للعمالة (Jobless Growth) . ومن ناحية أخرى فإن القطاع الزراعي الذي تقارب مساهمته (20%) في الناتج المحلي الإجمالي مازال يعتمد بشكل شبه تام على العوامل المناخية مما يؤدي إلى تقلبات حادة في مساهمته في النمو وفي التوظيف . وسيظل هذا القطاع الزراعي الهام مصدراً للهزات والصدمات الاقتصادية إلى أن يتم تطويره وتمكينه من عدم التأثر كثيراً بالعوامل المناخية ومن استخدام تقانات الري الحديثة . أما بالنسبة للتضخم فبالإضافة إلى التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومشتقات النفط في الأسواق العالمية ، فإن هناك عاملان محليان أسهما في ارتفاعه إلى معدل مرتفع في عام 2008 يزيد على معدل التضخم المستورد، الأول بسبب وجود مناخ تنافسي ضعيف في بعض القطاعات مما لا يسمح لبعض المنشآت الاقتصادية أن تمارس عمليات التكيف مع تقلبات أوضاع الطلب عن طريق تغيير كمية الإنتاج وحجم العمالة دون أي تغيير في الأسعار . أما العامل الثاني فيخص وجود كمية كبيرة من الأموال التي تدخل للسوق السورية مع الوافدين أو التي تأتي مع المستثمرين العرب وتستعمل في المضاربات العقارية مما يتسبب في إحداث فقاعات ترفع من أسعار العقارات والأراضي والمساكن والأجور بشكل كبير جداً .

• إلى جانب الأمور السلبية السابقة هناك أيضاً أمور إيجابية هامة تركز وجودها في فترة السنوات الثلاثة ، بعضها يخص وضع الاقتصاد السوري في الأمد القصير وبعضها الآخر سيكون له تأثير على مستقبل الاقتصاد في الأمد البعيد . فبالنسبة للأمد القصير ، شهدت موازين الاقتصاد الكلي توازناً جيداً عمل على تكريس مناخ من الاستقرار في الأسواق المالية فالعجز في الميزانية العامة للدولة مايزال صغير نسبياً ، ومعدل المديونية الخارجية منخفض ، كما

أن الحساب الجاري يتمتع بفائض ، وسعر صرف الليرة السورية مستقر نسبياً . أما بالنسبة لأمر المدى البعيد التي تحدث بشكل تلقائي وفي كافة الاقتصادات فقد حصل خلال الفترة بعض التحسن في إنتاجية العمل ورأس المال كما ارتفع معامل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ، وإن كانت نسبة مساهمته في معدل النمو ما تزال ضئيلة ، ومن ناحية أخرى فهناك تراجع في مساهمة قطاع النفط في النمو الاقتصادي وارتفاع في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية وهو تطور إيجابي حيث أن ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، يعكس القطاع الاستخراجي ، يساعد على تعزيز ديمومة النمو وتطوير التقنية وخلق فرص العمل .

(3) الوضع الراهن للسياسات الاقتصادية (2006 - 2008)

احتل موضوع تطوير وتحديث السياسات الاقتصادية حيزاً كبيراً من اهتمام الخطة الخمسية العاشرة وذلك بسبب دور السياسات الاقتصادية المحوري في عملية الإصلاح الاقتصادي في سوريا . وفيما يلي استعراض مكثف للملامح الرئيسية لأوضاع السياسات المالية أولاً ثم السياسات النقدية . خلال فترة السنوات الثلاث.

(3 - 1) السياسات المالية

أصدرت الدولة في السنوات الماضية حزمة من القوانين والتشريعات لتحديث وتطوير آلية السياسة المالية التي تخص جمع الضرائب والإنفاق الحكومي . فبالنسبة للتحصيل الضريبي توخت القوانين والتشريعات الجديدة تحقيق هدفين مشروعين وهما زيادة الحصيلة الضريبية ، وتفعيل وظيفة الضرائب كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل تحقيقاً لمعايير العدالة الاجتماعية ، ومن أجل تحقيق هذين الهدفين اللذان يعتبران من الناحية النظرية صحيحان ارتأت الحكومة أن يتركز النظام الضريبي في ضريبتين فقط وهما ضريبة الدخل الموحدة وضريبة القيمة المضافة . كما تم إنشاء الهيئة العامة للضرائب والرسوم كي تشرف على رسم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الضريبية ومتابعتها.

وصدر قانون ضريبة القيمة المضافة ولكن لم يعمل به بعد . ومن ناحية ثانية تم تعديل قانون ضريبة الدخل حيث تم تخفيض ضريبة الأرباح إلى (28%) والضريبة على الشركات المساهمة إلى (14%) . وتم مؤخراً اعتماد حوافز ضريبية للمشاريع التي

تستخدم عمالة عالية أو تقام في المناطق التنموية البعيدة عن المركز ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه الإصلاحات التي تحققت نظرياً فقط هي إصلاحات مطلوبة .
يمكن القول أن ما تحقق عملياً في فترة السنوات الثلاث على طريق الإصلاح الضريبي كان محدوداً جداً ويخص هدف زيادة الحصيلة الضريبية ، بينما لم يتحقق أي إصلاح يخص هدف تحقيق العدالة الاجتماعية أو هدف مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية .

ويتضح ذلك من ملاحظة النقاط الثلاثة التالية :

■ ازدادت الإيرادات الضريبية غير النفطية بشكل مطرد فبينما كانت تشكل (36%) من إجمالي الإيرادات عام (2000) ، أصبحت تشكل (48%) عام (2007). وبذلك بلغ مجموع الإيرادات الضريبية (14%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذه الزيادة ما زالت أقل بكثير من طموح الخطة الخمسية العاشرة ، ومازالت أقل بكثير مما يجب أن يكون ، حيث كان من المتوقع أن تشكل الحصيلة الضريبية (17%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهنا يثار التساؤل عن أسباب عدم التمكن من رفع الحصيلة الضريبية إضافة إلى مصدر هذه الضريبة .

■ تحققت الزيادة في الحصيلة الضريبية بسبب تزايد الضرائب غير المباشرة ، أما الضرائب المباشرة فقد تراجعت من نسبة (53%) من إجمالي الضرائب عام (2005) إلى (48.2%) عام (2007). وهذا يعني أن النظام الضريبي مازال مجحفاً ولا يراعي معايير العدالة الاجتماعية .

■ تراجعت نسبة ضريبة الدخل (30.8%) من إجمالي الضرائب عام (2000) إلى (24.4%) عام (2007) كما أن نسبة مساهمة القطاع العام في ضريبة الدخل تزيد كثيراً عن مساهمة القطاع الخاص وهذا دليل على تفشي عمليات الإعفاء والتهرب والتجنب الضريبي .

أما بالنسبة للإتفاق الحكومي ، فقد صدرت حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المالية العامة وتوحيد الإشراف على الموازنتين الجارية والاستثمارية وإدارة الدين العام والسماح لمؤسسات القطاع العام بالاحتفاظ بأرباحها بعد دفع الضرائب المتوجبة عليها ، وفي هذا المجال نلاحظ التطورات التالية :

❖ وصل متوسط حجم الإتفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) في فترة السنوات الثلاث إلى (30.3%) من الناتج المحلي الإجمالي وكان من

المفروض أن يصل إلى (34%) وفق الخطة الخمسية العاشرة . ويعود هذا القصور إلى عدم توفر الإيرادات فبينما كان متوسط الإيرادات وفق توقعات الخطة يساوي (27.2%) من الناتج المحلي الإجمالي فإن ما تحقق في الواقع كان (24%) فقط وذلك لأن الزيادة التي حصلت في الحصيلة الضريبية كانت أقل من تراجع الإيرادات النفطية .

❖ حدث تراجع في الإنفاق الاستثماري فبينما كان متوسط نسبة ذلك الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي يساوي (11.5%) في فترة (2000 - 2007) فقد وصل في السنوات الثلاث الأخيرة إلى (9.6%) .

❖ تركزت أولويات الإنفاق الاستثماري على الخدمات الاجتماعية بالدرجة الأولى ثم قطاع النفط والكهرباء والغاز أما القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) فكان نصيبها ضئيلاً جداً.

(3 - 2) السياسة النقدية

تتولى مهمة الإشراف على السياسة النقدية في سوريا ثلاث مؤسسات وهي : المصرف المركزي والمصرف التجاري السوري ومجلس النقد والتسليف ، ويقتصر عمل هذه المؤسسات على تمويل عجز ميزانية الحكومة وتمويل عجز ميزانيات شركات القطاع العام والدفاع عن سعر ثابت لليرة السورية وقت الأزمات ، والإشراف على المصارف العامة والخاصة ، وسبب ذلك هو عدم توفر الأدوات الفعالة للسياسة النقدية القادرة على التأثير على كمية عرض النقد أو سعر الفائدة وذلك لعدم وجود سندات حكومية تسمح بممارسة عملية بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة من ناحية ، وعدم السماح بتحديد سعر الفائدة في السوق وفق قوى العرض والطلب بل تحديدها بشكل إداري من ناحية أخرى .

يهدف الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى إجراء تغيير جذري في السوق المالي والمؤسسات الحكومية بهدف خلق البيئة الملائمة لممارسة سياسة نقدية قادرة على توفير المناخ المناسب في القطاع المالي لتحفيز الادخار ، وتقليص درجة مخاطر الاستثمار ، وتوزيع المدخرات على المستثمرين وفق معايير الكفاءة الاقتصادية . وفي ذات الوقت التصدي للتحولات والصدمات الاقتصادية التي تتسبب في الانحراف بالاقتصاد عن مسار النمو والوقوع في أزمة الكساد وتفشي البطالة أو أزمة التضخم وغلاء

الأسعار أو أزمة العجز في ميزان المدفوعات أو أزمة سعر الصرف . وفي هذا السياق رصدت الإجراءات التالية :

- تمت صياغة قانون النقد الأساسي الذي يمنح المصرف المركزي الصلاحيات التي تؤهله لممارسة دوره في تفعيل أدوات السياسة النقدية لكنه لم يستطع حتى الآن أن يمارس هذا الدور . كما تم السماح بإنشاء العديد من المصارف الخاصة وشركات التأمين وتعديل الكثير من المراسيم الناظمة لعمل المصارف العامة والخاصة توخياً لتكريس أنظمة الرقابة و إدارة المخاطر بكفاءة وشفافية .
- صدر قانون إحداث سوق الأوراق المالية كخطوة أولى على طريق العمل بأسلوب تمويل عجز ميزانية الحكومة بواسطة الاستدانة من المواطنين وتقليص عمليات تمويل العجز بواسطة الاستدانة من المصرف المركزي ، ولكن هذه الخطوة مازالت بحاجة إلى خطوات أخرى .
- صدرت رزمة من القرارات التي أعطت المصارف هامشاً من الحرية في تحديد سعر الفائدة وفق قوى العرض والطلب وإن كان التحرير الكامل لسعر الفائدة لم يحصل بعد .
- تم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات " وحدة حقوق السحب الخاصة " (SDR) مع أنه كان يجب أن يتم الربط وفق تركيبة التجارة الخارجية . وتم وضع ضوابط تحد من عمليات المضاربة بالنقد الأجنبي لحماية المصارف من تقلبات أسعار النقد .

وكنتيجة لهذه الإصلاحات والتغييرات نلاحظ التطورات التالية :

- نمو العرض النقدي خلال الفترة (2006 - 2008) بمعدلات أقل من معدلات نمو الطلب على النقد مما ساعد على كبح جماح الضغوط التضخمية . ولكن يلاحظ أن المحرك الرئيسي لمعدل نمو عرض النقد مازال الديون الممنوحة للقطاع العام حيث شكلت تلك الديون (56%) و(83%) من الزيادة في العرض النقدي في عامي (2007) و (2008) على التوالي . وفي نفس الوقت تراجعت مساهمة الديون الممنوحة للحكومة في نمو العرض النقدي .
- حققت الودائع في الليرة السورية في القطاع المصرفي نمواً كبيراً مما يعكس تنامي ثقة المودعين بقدرة المصرف المركزي على الحفاظ على استقرار

الليرة وعلى نجاح السياسة الجديدة التي اتبعتها المصرف المركزي تجاه أسعار الفائدة في تحفيز الإيداع بالليرة السورية .

■ مازال القطاع العام يحصل على نسبة عالية من التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بالليرة السورية والقطاع الأجنبي حيث بلغت في نهاية حزيران 2009 حوالي (75%) . كذلك مازالت تجارة العملة والمفرق تحوز على الحصة النسبية الأكبر من التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص ، حيث بلغت (49%)، وتوزعت باقي التسليفات على الزراعة (16%)، والإتشاءات العقارية (14%)، وقطاع الخدمات (14%) و الصناعة والتعدين (7%).

(4) الوضع الراهن للتجارة الخارجية (2006- 2008)

يهدف الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى الإدماج التدريجي للاقتصاد السوري في الأسواق العالمية دون العمل على تجنب الآثار السلبية لذلك الاندماج ، ولذا تم الدخول في إتفاقات تجارية هامة كإتفاقية التجارة العربية وعدد من الإتفاقيات الثنائية ، ويتم التحضير لدخول إتفاقية الشراكة السورية الأوروبية . وفي هذا السياق تم تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات وإزالة بعض القيود الإدارية على الاستيراد مما أثر سلباً على الصناعة السورية . ومن التحديات التي مازالت تعترض طريق الإفتتاح على الأسواق العالمية ومازالت تحجب الآثار الإيجابية لمثل ذلك الإفتتاح ، وجود ممارسات احتكارية لبعض شركات القطاع العام المهيمنة على بعض نشاطات التجارة الخارجية ، وسيطرة بعض التجار والوكلاء التجاريين على استيراد بعض السلع ذات الطلب المرتفع .

وفي فترة (2006 - 2008) حصل ما يلي :

- حصل تحسن مهم في ميزان المدفوعات حيث ارتفع فائض الميزان الكلي من (0.5%) من الناتج عام (2005) إلى (2%) عام (2008) . وتحقق فائض في الحساب الجاري وصل في عام (2007) إلى (1.1%) من الناتج و تراجع في عام 2008 إلى (0.1%) .
- حدث تغيير إيجابي في هيكلية الصادرات السورية حيث انخفضت حصة الصادرات النفطية من (14.2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام

(2005) إلى (11.3%) عام (2008) . كما ارتفعت نسبة السلع النهائية من إجمالي الصادرات مقابل تراجع حصة السلع الوسيطة إلا أن الصادرات الإجمالية المصنعة من السلع الرأسمالية مازالت منخفضة جداً . وازدادت صادرات سورية إلى البلدان العربية من (16.2%) من إجمالي الصادرات لتصل عام (2008) إلى (50.8%).

• ازدادت نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن كانت تساوي (33.6%) عام (2005) أصبحت تساوي (36.2%) عام (2008) وارتفعت نسبة السلع الوسيطة المستوردة وإنخفضت نسبة السلع الرأسمالية بينما حافظت سلع الاستهلاك النهائي على نسبتها . ومازالت المستوردات تتركز في المواد المصنعة والنصف مصنعة التي تشكل (91%) من إجمالي المستوردات بينما تشكل مستوردات المواد الخام (9%) ، مما يظهر عدم كفاءة التجارة الخارجية في مساعدة النمو الصناعي .

• بلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات عام (2005) حوالي (84.5%) وقد انخفضت هذه النسبة إلى (84.3%) عام (2008) وارتفعت نسبة تغطية الصادرات غير النفطية إلى المستوردات غير النفطية من (56%) عام (2005) إلى (77.8%) عام (2008) .

(5) الوضع الراهن للقطاع الخاص في الاقتصاد السوري (2006 - 2008)

رغم صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى إزالة العراقيل من طريق نمو القطاع الخاص وتعزيز قدراته التنافسية إلا أن البيئة القانونية والإدارية مازالت بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحديث . فما هو الدور الراهن لهذا القطاع وماهي تنافسيته ؟

(1-5) الدور الراهن للقطاع الخاص في الاقتصاد السوري

بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (60-65%) في السنوات الأربع الماضية وكان مسؤولاً عن خلق (70%) من فرص العمل الجديدة وكانت حصته من إجمالي الصادرات تساوي (50%) عام (2005) وارتفعت إلى (60%) عام (2008) ، كما ارتفعت نسبة استثماراته من مجمل الاستثمارات حيث كانت تساوي (52.6%) عام (2005)

فارتفعت إلى (56.6%) عام (2008) . إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت في تلك الفترة فبينما كانت تساوي (14.14%) عام (2005) إنخفضت إلى (11.86%) في عامي (2006) و (2007) و إلى (11.45%) في عام (2008) . وكانت النسبة المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة تساوي (15%) ، كما أن توزيع الاستثمارات على القطاعات اختلف عن ماهو مرسوم في الخطة فلقد توجهت معظم استثماراته إلى مجالات المال والتأمين والعقارات ولم تتل القطاعات الإنتاجية إلا جزء ضئيل من الاستثمارات ، وهنا لب المشكلة حيث أنه استثمار في الشكل في حين أنه استغلال للفرص في المضمون . كما أن العلاقة بينه وبين القطاع المصرفي تفتقر إلى المقومات الضرورية لتحسين المناخ الاستثماري العام حيث أن حصة القطاع الخاص من إجمالي التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بالليرة السورية و القطع الأجنبي أقل من القطاع العام (43% مقابل 57%) كما أن معظم تلك التسليفات تخص تمويل عمليات تجارية أو عقارية . وهذا يعني أن القطاع الخاص مازال غير قادر على استيعاب المدخرات الوطنية وتوظيفها في استثمارات منتجة .

ولابد من القول أن هناك ازدياداً خجولاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا (FDI) . فبعد أن كان يساوي (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2005) (583 مليون ليرة سورية) أصبح يساوي (3.16%) في عام (2008) (1467 مليون ليرة سورية) وهو ضئيل جداً مقارنة بدول مشابهة لسورية . ومعظمه يتجه لقطاعات السياحة والنفط والمصارف ، ولذلك فإن مقولة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر لا أساس لها من الصحة .

(2-5) تنافسية الاقتصاد السوري

يعزى ضعف النشاط الإستثماري بشكل عام في سوريا إلى ضعف المناخ التنافسي حيث حدد التقرير الأول لتنافسية الاقتصاد السوري أن أهم معيقات الاستثمار الخاص تكمن في البيروقراطية الحكومية والفساد وعدم استقلالية القضاء وعدم توفر اليد العاملة الماهرة و إنخفاض مستوى أداء البنية التحتية وخصوصاً في النقل البحري والجوي والمصادر الكهربائية وكذلك ضعف مستوى التقانة المستعملة والبحث العلمي بشكل عام .

من المعروف أن تحسين المناخ التنافسي لا يتم عبر إصدار قوانين وتشريعات لإصلاح البيروقراطية الحكومية وضمان استقلال القضاء ومحاربة الفساد والاحتكار ، على الرغم من أهمية ذلك ، ولكنه يحتاج إلى إصلاح إداري هائل و إلى إشراك الغالبية الفقيرة في عملية النمو وتمكين الفئات المهمشة من الإشتراك في النشاط الاقتصادي والإجتماعي وهذا يتطلب

إحداث تغيير جذري في أولويات الإنفاق الحكومي لصالح الخدمات التعليمية والصحية الموجهة للفقراء .

الوضع الراهن للتنمية البشرية (2006-2008)

تستوجب هذه الفقرة دراسة الوضع الديموغرافي ، ورأس المال البشري ، والفقير وعدالة التوزيع .

(1) الوضع الديموغرافي

يُمر الوضع السوري بما يعرف بمرحلة الانتقال الديموغرافي (Demographic Transition) وهي مرحلة يمكن أن تكون إيجابية ويمكن أن تكون سلبية . كما أنها المرحلة التي مرت بها معظم البلدان المتقدمة في بداية مراحل النمو والتي تتميز بحدوث إنخفاض في معدل نمو السكان بعد أن يكون قد وصل ذلك المعدل إلى أعلى مستوى له . وفي سورية وصل معدل نمو السكان السنوي إلى مستوى مرتفع جداً تجاوز (3%) ، ثم بدأ في التراجع حتى وصل إلى (2.45%) في نهاية العقد الأول من هذا القرن بسبب تطور الأوضاع الحياتية في سوريا والوصول إلى مرحلة تم فيها إنخفاض معدلات الولادة بوتيرة أسرع من إنخفاض معدلات الوفاة . ويحدث ذلك بسبب ارتفاع مستوى الدخل ، وارتفاع مستوى تعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ووجود معدلات عالية للهجرة وسياسات تحديد النسل وينتج عن ذلك زيادة نسبة السكان في سن العمل ، وزيادة نسبة كبار السن (المتقاعدين) ، وهذا يولد فرص وتحديات اقتصادية واجتماعية هامة . فانخفاض نسبة الأطفال تقدم فرصة لتخصيص موارد أكثر لتحسين نوعية التعليم ، بينما تشكل زيادة نسبة العاملين ونسبة كبار السن تحديات تخص سوق العمل وبرامج الضمان الاجتماعية . ونرى في سورية أنه بين عام (2004) و (2008) إنخفضت نسبة الأطفال التي تقل أعمارهم عن (15) سنة من (39.5%) إلى (37.9%) وارتفعت نسبة السكان العاملين (15-64) سنة من (57.2%) إلى (58.5%) وارتفعت خصوصاً نسبة

السكان الشباب من (20-24) سنة ولكن النمو الاقتصادي في هذه الفترة لم يكن من النوع المحابي للعمالة ولهذا لم يتم التكيف المطلوب في سوق العمل لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي فرضته مرحلة الانتقال الديموغرافية ، بل على العكس حصل تزايد في معدلات البطالة ، أي أننا لم نستطع الاستفادة من هذه الفرصة وتوظيف الزيادة السكانية في سن العمل بل على العكس كانت عبئاً على الاقتصاد السوري .

كما أدى الوضع السابق إلى تزايد النمو غير المتوازن في سورية و حدوث هجرة داخلية من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً و حدوث توسع عشوائي في محيط المدن التي تستقطب الحجم الأكبر من السكان ، والهجرة من شمال سورية إلى العاصمة والجنوب والتوسع في محيط العاصمة مثال حي على ذلك .

(2) رأس المال البشري

رغم أن النمو يحدث من جراء تزايد كميات عوامل الإنتاج (أرض ، عمل، رأس مال مادي) فإنه لا يمكن أن يكون مستداماً إلا بتزايد إنتاجية عوامل الإنتاج أو ما يسمى " مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج " حيث أن رأس المال البشري يلعب دوراً محورياً في تحديد مدى نموها عن طريق نوعية وجودة العملية التعليمية وتحسن الوضع الصحي واستيعاب أساليب التقانة الحديثة ومن ثم الاتفاق على البحث العلمي وهو ما أدركته خطط التنمية السابقة وأكدت عليه الخطة الخمسية العاشرة .

وعودة إلى معاناة هذين القطاعين نجد أن قطاع التعليم والبحث العلمي يعاني من أربعة مشاكل رئيسية ، هي أن نسبة الاتفاق مازالت متدنية عليه فنسبة الاتفاق الحكومي السنوي على التعليم في سوريا من الناتج المحلي أقل من متوسط العالم ، والاهتمام انصب على التوسع الكمي على حساب الجودة والتنوعية إضافة إلى عدم تناسق مخرجات التعليم مع متطلبات القطاعات الإنتاجية ، وعدم وجود علاقة عضوية بين الجامعات ونشاط البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية .

لم يتم معالجة هذه المشكلات في السنوات الثلاثة الماضية ، بل على العكس تفاقمت بعض المشكلات وتراجع الاتفاق على التعليم من (5.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 إلى (4.9%) عام 2007 وحدث توسع كمي بالتعليم فارتفعت نسب الالتحاق

وانخفضت نسب التسرب في التعليم الأساسي ، وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي وازداد عدد الجامعات الخاصة .

إلا أن هذا التوسع الكمي كان على حساب النوعية وخصوصاً بالنسبة للجامعات . واستمرت مشكلة عدم الانسجام بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات السوق ، واستمر النظام التعليمي الجامعي مصدراً للعمالة وعاجزاً عن تلبية احتياجات السوق للمهارات الجديدة المطلوبة .

ومازال البحث العلمي متواضعاً حيث يبلغ المتوسط السنوي لانفاق سورية عليه (0.18%) من الناتج المحلي الاجمالي .

أما في القطاع الصحي ، فما زال هناك قصور في البيئة التشريعية ، حيث تختلط الأدوار وتغيب نظم ممارسة الخدمات الطبية في القطاعين العام والخاص .

إضافة إلى قصور في ترتيب أولويات الإنفاق العام حيث أن حجم الإنفاق الخاص على الخدمات الصحية يزيد على حجم الإنفاق العام وهو وضع يتعارض مع الطبيعة العامة لتلك الخدمات وبالتالي يتعارض مع معايير الكفاءة الاقتصادية . ففي السنوات الثلاثة الماضية كانت حصة قطاع الصحة من الإنفاق العام أقل من (2%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من متوسط النسبة العالمية وأقل من متوسط البلاد المجاورة وتحتاج إلى زيادة كبيرة ، إضافة إلى مشكلة توزيع الخدمات الصحية بشكل متوازن بين المناطق المختلفة .

ولقد عكست استراتيجيات وسياسات الخطة الخمسية العاشرة الرغبة في معالجة هذه الأوضاع بكل جوانبها التشريعية والإدارية والتمويلية ، ولكن ماتحقق في الواقع كان أقل بكثير من طموح أهداف الخطة وخصوصاً في مجال البيئة التشريعية والتوزيع المتوازن للخدمات الصحية حيث مازالت بعض المناطق تعاني من نقص كمي ونوعي في الكوادر الطبية ومازال القطاع الخاص يقوم باستغلال البنية التحتية للقطاع العام ومازالت الخدمات أقل مما يجب .

(3) الفقر وعدالة التوزيع

تتطلب التنمية المستدامة بالإضافة إلى رأس المال البشري والعمل على تحقيق عدالة توزيع الدخل وتقليص مساحة الفقر، ومع أنه لا توجد في سورية مؤشرات قياس توزيع الدخل في السنوات الماضية إلا أن تراجع حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي ،

وازداد نسبة السكان تحت خط الفقر العام ، يمكن أن تؤثر إلى تزايد درجة عدم المساواة .

الوضع الراهن لقطاع الزراعة

للزراعة أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي نتيجة ارتباطاتها الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات ، فقد تراوحت مساهمة قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي مابين (21%) و (24%) ووظف مابين (15%) إلى (21%) من إجمالي القوى العاملة وشكلت صادراته مابين (16%) و (20%) من إجمالي الصادرات ، يعود هذا الارتفاع بالصادرات لصناعات الأغذية والمشروبات والتبغ التي تعتمد على المواد الزراعية الخام . وفي السنوات الأخيرة تحقق في سورية بعض الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية بالرغم من استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني المرافق لزيادة الطلب على الغذاء بنسبة (2.4%) ، وذلك من خلال توفير كميات متاحة من محاصيل القمح والبقول والقطن والخضراوات والفاكهة والزيتون ، بالرغم من تحديات الجفاف والعجز المائي وارتفاع أسعار المحروقات الذي قامت به الحكومة والذي أثر بشكل سلبي على الزراعة . كما يوجد نقص في بعض السلع الغذائية التي يتم استيرادها مثل السكر ومشتقات الحليب وبعض أنواع الزيوت السائلة والمهدرجة .

وتواجه هذا القطاع تحديات كبيرة تشير إلى أن الاقتصاد السوري لم ينجز بعد عملية التحول التي يصاحبها تزايد دور القطاع الصناعي على حساب تراجع مساهمة القطاع الزراعي ، إضافة إلى أنه مازال يستعمل الأساليب التقليدية ولم يتحول للمكننة أو طرق السقاية الحديثة ومازال يعتمد على المناخ والظروف الجوية ولذلك أدت التقلبات المناخية إلى نموسالب في إنتاج هذا القطاع إضافة إلى تناقص مساحة الأراضي الزراعية بنسبة (3.6%) مما يستوجب تفعيل سياسات الاستصلاح وليس التأهيل كما يحدث حالياً لزيادة المساحات المزروعة .

كما أن هناك عجزاً في المياه يقدر بحوالي (3) مليار م3 سنوياً لا يمكن التغلب عليه إلا في التحول للري الحديث حيث تواجه هذه العملية صعوبات كبيرة تحتاج لسياسات فعالة في هذا المجال إذ لم تتجاوز الأراضي المروية بالري الحديث (20%) من مجمل الأراضي المزروعة .

كما تراجع حجم الاستثمار الكلي ما بين عامي 2005 و 2007 بمعدل (2.4%) سنوياً مما يتطلب تحسين بيئة الاستثمار الزراعي بزيادة حجم القروض وتشجيع تصدير المنتجات الزراعية وتطوير خدمات التخزين والتسويق .

الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية

بلغ متوسط نسبة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث 2006 و 2007 و 2008 (8.6%) بعد أن كان (9.7%) في سنة 2006 أي أن حصة هذا القطاع في تراجع على عكس ما يقال . وأسهم القطاع في تشغيل حوالي (10%) من إجمالي العاملين عام 2008 وهي نسبة متواضعة إذا أخذنا بعين الاعتبار امكانيات هذا القطاع .

ورغم ذلك لا بد من الإشارة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية سجل بين سنة 2006 و 2008 نمواً حقيقياً بمعدل (13%) وهي نسبة تزيد على ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة بفضل بعض التوسع في القطاع الخاص ، أما القطاع العام فقد كانت قيمته المضافة سالبة خلال الفترة ، مما يشير إلى حالة ذلك القطاع .

وبشكل عام فإن هناك تحديات مختلفة تواجه كلا من القطاعين الصناعيين العام والخاص ، أما بالنسبة إلى العام فهو الوضع المتدهور لهذا القطاع حيث بلغ متوسط خسائره خلال فترة (2006-2008) ما يعادل (20%) من متوسط القيمة المضافة للقطاع الخاص في تلك الفترة . إضافة إلى بطالة مقنعة تتجاوز (8%) من إجمالي عمالته ويعود ذلك إلى توقف قدرته على التطوير والتحديث لعدم وجود موارد للاستثمار وعدم السماح لإدارته بالإتفاق وفق ميزانيات مناسبة ، واستعمال أسلوب التسعير الإداري ، وضعف المستوى التعليمي للعاملين حيث يقدر أن ثلثهم لا يملكون سوى الإعدادية ومادون وأن (7%) فقط منهم جامعيين وإضافة إلى ضعف الخبرات التسويقية .

ويجب التنويه هنا أن مشكلات هذا القطاع تتفاقم بسبب عدم توصل الدولة حتى الآن إلى رؤية واضحة تحدد الخطوط العريضة للإصلاح .

وأما أهم مشكلات القطاع الخاص فهي عدم وجود "سياسة صناعية" محددة تتبناها الدولة وتعمل بموجبها على توفير البيئة الملائمة لتمكينه من تحقيق التغيير الهيكلي الملائم الذي يضمن كفاءة استعمال الموارد وتحفيز النمو ، والاستفادة من الوفورات

الديناميكية الخارجية واستيعاب التقنيات الحديثة وتوطينها . وبشكل عام فإن هذا القطاع يواجه التحديات الآتية :

1- حاجته للتحديث حيث أن معظم شركاته ذات ملكية عائلية وأغلبها منشآت حرفية صغيرة تفتقر إلى خبرات الإدارة والتمويل والتسويق . كما أن الكثير من الشركات الكبيرة نسبياً تعتمد أساليب التمويل الذاتي وليس عندها معرفة بأوضاع الأسواق الخارجية .

2- هناك غياب كامل لدور الدولة في مساعدة القطاع الخاص الصناعي حتى يتمكن من الاستفادة من بعض المزايا التنافسية للصناعة التحويلية في سورية . وعلى سبيل المثال تتمتع بعض أنواع منتجات الصناعات الغذائية السورية بمزايا تنافسية في الأسواق الأجنبية ولكن المنتج السوري لا يستطيع الاستفادة من هذه المزايا لأنه غير قادر على تأمين وصول المدخلات الزراعية من مناطق مختلفة في الوقت المناسب ، إضافة لعدم معرفته في الأسواق الأجنبية رغم أن اختراقات مهمة باتجاه الأسواق العالمية لا تتم إلا بدعم الدولة ومساعدتها . ومن ناحية أخرى هناك دور سلبي للدولة يتجلى في حماية بعض المنشآت الصناعية التي ليس لها قدرة تنافسية مما يمنع تواجد شركات أخرى لها قدرة تنافسية .

3- لايلعب البحث العلمي الدور الذي يلعبه في البلدان التي تمكنت من تطوير وتحديث قطاعها الصناعي ، وبسبب ضعف نشاط البحث العلمي وعدم وجود آليات تحفيزية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في منظومة البحث العلمية والتقانة الحديثة ، وبسبب عدم وجود مصدر وطني لتمويل الأبحاث العلمية رغم أن الخطة الخمسية العاشرة أوصت بأن يصل حجم الإنفاق إلى (1%) من الدخل القومي في العام 2010 و (2%) في العام 2020 فإن جميع أهداف البحث العلمي وغاياته لم تحقق النتائج المرجوة منها ، وبقيت مقولة البحث العلمي في خدمة التنمية وفي خدمة الصناعة بعيدة المنال .

القسم الثاني

إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة

سأنتقل من تحليل الوضع الراهن كما بدأنا في القسم الأول إلى المعالجة أو إلى ملامح خطتنا الاقتصادية والاجتماعية الحادية عشرة ، كما نريدها أو وفق مرسومنا عن ملامحها حتى الآن ، خاصة وأنها نريدها خطة مختلفة عن تلك التي أطلقنا عليها الخطة الخمسية العاشرة .

كان الهدف منذ البداية هو وضع رؤية لسورية عام 2025، أو لمواصفات الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي تصنع سورية عام 2025 . ما هو وضع العدالة الاجتماعية واقتصاد السوق ودور الدولة ؟ ماهي حقوق المواطنين في التعليم والصحة؟ ماهي القطاعات الاقتصادية المستهدفة التي ستحقق التنمية؟ . وسوف تتضح هذه الصورة حين نحدد التحديات التي تواجه تطور ونمو الاقتصاد السوري، والأهداف الكمية للاقتصاد الكلي واستراتيجيات الوصول إلى هكذا اقتصاد.

سوف يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في سورية على بناء رؤية واضحة للمجتمع المنشود اقتصادياً واجتماعياً في ظروف غاية في التعقيد دولياً وتقنياً وتنافسياً . لا بد من اختيار اتجاه التطور ضمن خيارات عديدة مطروحة وضمن امكانيات متاحة محدودة .

أولاً - سورية عام 2025 :

حتى نتعرف على المشهد المستقبلي العام للاقتصاد والمجتمع لا بد أن تعكس هذه الرؤية أهداف وتطلعات الشعب السوري ومؤسساته وقياداته ، ولا بد أن تلقي هذه

الرؤية الضوء على الطريق التي تمر عبرها عملية التنمية ، ولا بد أن تقدم إطاراً استراتيجياً للخطط الخمسية الثلاثة القادمة حتى عام 2025.

- يجب أن تبين هذه الرؤية أن المطلوب بلداً متنوعاً حيويًا ديمقراطيًا .
- يجب أن تطمح إلى احترام حقوق الإنسان ومساواة الناس جميعاً أمام القانون .
- لا بد أن تضمن قيام مؤسسات فاعلة ومنفعلة تحقق تطلعات الأمة .
- لا بد أن يكون لسورية دور مركزي على المستويين الإقليمي والدولي .
- لا بد أن تنجز سورية مهام التنمية المستدامة المتوازنة .
- لا بد من الموازنة بين النمو السكاني الذي تشهده سورية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- لا بد أن تعتمد سورية على الذات وتفتتح في نفس الوقت على العرب وعلى المحيط الإقليمي والعالمي .
- لا بد من تحقيق التوازن بين اقتصاد السوق ومتطلبات العدالة الاجتماعية .
- لا بد من بقاء دور الدولة كدور أساسي وضامن لتحقيق التوازن بين متطلبات السوق ومتطلبات المجتمع .
- لا بد من الوصول لاقتصاد معرفي تقوده فعاليات متجددة ومتقدمة تقنياً .
- لا بد من مشاركة واسعة وفعالة للقطاعات الخاص والأهلي .
- لا بد من المحافظة على هوية سورية وثقافتها وتراثها وطاقاتها وقيمها .
- لا بد من الوصول لوضع صحي وتعليمي متميز ذو إنتاجية عالية وتنافسية مقبولة .
- وفي النهاية لا بد من إجماع السوريين كافة على هذه الرؤية ولا بد من مناقشتها مع جميع قطاعات الدولة والمجتمع .

ثانياً – التحديات :

ما زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تواجه في سوريا تحديات جدية ستبقى خلال السنوات القادمة وستعيق عملية التنمية ما لم يتم التعامل معها بشفافية وصدق وحزم وواقعية وعلمية ، أما أهم هذه التحديات فهي التحديات السبعة الآتية :

- التحدي الأول ، والذي يتقدم على كافة التحديات ، فهو الطلب المتنامي على فرص العمل في ظل قصور النشاط الاقتصادي ، خاصة وأن الذين يطلبون العمل هم الشباب في سن (20 - 24) سنة حيث تشكل هذه النسبة بين (20% - 25) من الذين

يطلبون العمل ، كما أن هذه النسبة ستزداد مع الزمن وستبلغ مداها ، وفق منظور الفجوة الديمغرافية ، بعد حوالي خمس أو ست سنوات .

- التحدي الثاني ، يتمثل في نقص المياه وتدهور الموارد المائية وضعف كفاءة استخدامها ، مما يتطلب إعادة تأهيل المياه المستخدمة حالياً والبحث عن مصادر أخرى للمياه ، وتخطيط المياه بحيث تستطیع الأحواض المائية سد احتياجاتها بنفسها إضافة إلى ضرورات الحد من استهلاك المياه وزيادة كفاءتها وترشيدها .

- التحدي الثالث ، هو الطلب المتزايد على الطاقة ، حيث يزداد حالياً بحوالي (8%) سنوياً منها (2,5%) من التزايد السكاني و (2,5%) من تطور أنماط استهلاك الكهرباء و (3%) من احتياجات التقدم الزراعي والصناعي .

- التحدي الرابع ، هو التفاوت التنموي والتنمية اللامتوازنة بين المحافظات وهنا لا بد من توجيه الشكر إلى جمعية العلوم الاقتصادية التي ركزت الانتباه إلى هذا الموضوع الهام لقد تفاقم هذا التفاوت خلال السنوات الماضية بسبب نمو بعض مناطق القطر وبقاء مناطق أخرى على حالها ، وبالتالي نشأت مشكلات عديدة من جراء ذلك التفاوت ، وبدأت المناطق التي تخلفت في تصدير مشكلاتها إلى باقي المناطق كما يحدث حالياً من تصدير من المناطق الشمالية والشرقية وريف حلب إلى العاصمة والمناطق الجنوبية .

- التحدي الخامس ، هو عدم كفاءة وفعالية النظام التعليمي ، وعدم توافق مخرجات ذلك النظام مع حاجات سوق العمل ، إضافة إلى بقاء تحدي الأمية قائماً في ظل السعي نحو الانتقال لمجتمع المعلوماتية .

- التحدي السادس ، هو ضعف القطاع العام ، وفشل المحاولات التي تجري حتى الآن لإصلاحه ، والافتقار إلى رؤية علمية شاملة لهذا الإصلاح تأخذ بعين الاعتبار أهميته الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ومنطق الكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى .

- التحدي السابع ، وربما يكون الأخير في حزمة التحديات الأساسية التي نحاول تحديدها ألا وهو الضعف الإداري والمؤسستي .

هذه الرؤية وهذه التحديات تتطلب إستراتيجيتين واحدة للاقتصاد الكلي وواحدة للقطاعات المختلفة .

ثالثاً- إستراتيجية الاقتصاد الكلي :

الاستراتيجية بالتعريف هي خلق البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف ، وعليه فإن الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة هي إستراتيجية متكاملة لخلق بيئة ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، سواء كانت بيئة تشريعية أو قانونية أو اقتصادية .

وتقسم هذه الإستراتيجية الاقتصادية إلى نوعين :

استراتيجية لتحقيق التنمية و هي إستراتيجية طويلة الأمد ، واستراتيجية لمجابهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية وعادة ما تكون محدودة في الزمن .

أ- استراتيجية التنمية :

وهي خلق البيئة التي تساعد على إحداث نمو كبير في حجم عوامل الإنتاج (الأرض ، و رأس المال المادي ، ورأس المال البشري) من ناحية ، وخلق البيئة التي تساعد على إحداث نمو كبير في إنتاجية عوامل الإنتاج (التقدم التقني ، و الإصلاح المؤسساتي ، والتحديث الإداري) من ناحية أخرى .

ويتم إحداث نمو في عوامل الإنتاج بزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة ، وبتشغيل كامل العمالة القادرة على العمل ، وبتوظيف كامل رأس المال بشقيه المادي والبشري . أما إحداث النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج فيتم برفع معدل التقدم التقني في الزراعة والصناعة ، ورفع درجة التحديث الإداري والإصلاح المؤسساتي أو فعالية المؤسسات .

ولا يخفى على أحد أن تحقيق هذين النموين يتطلب برنامجاً شاملاً للإصلاح و إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال :

1- تحسين مناخ الاستثمار :

حيث مازال حجم الاستثمار (العام والخاص) متواضعاً لا يتجاوز (25%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006-2008) وهي نسبة غير كافية إذا ما قورنت بنسب الاستثمار في البلدان المشابهة حيث تصل إلى (30%) أو في البلدان الصاعدة حيث تصل إلى (40%) ويعود سبب صغر حجم الاستثمار إلى :

- صغر حجم الاستثمار العام بسبب ضآلة موارد الحكومة التي تأتي من ضعف الموارد الضريبية ، مما يستدعي سياسة فعالة لتخفيض التهرب الضريبي وبسبب تدني واردات القطاع العام الاقتصادي الذي يتطلب سياسة فعالة لإصلاحه .
ويمكن زيادة الموارد عن طريق تفعيل سوق للسندات الحكومية التي تساهم في توظيف المدخرات الخاصة وبالتالي تمويل الاستثمار العام .

- صغر حجم الاستثمار الخاص لأسباب عديدة أهمها المعوقات التي تقف أمام هذا القطاع سواء كانت معوقات بيروقراطية تتعلق بالسياسات والإجراءات التي لا تساعد على نموه ، أو معوقات تتعلق بعدم كفاية البنية التحتية ، أو بقاء المخاطر التي تحيط به ، أو عدم تمكن القطاع المالي من لعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين .

2- تحقيق النمو المحابي للطبقات الهشة :

تميزت فترات النمو السابقة في سورية بعدم الاستدامة ، لأن قطاعات كبيرة من السكان لم تشارك في العمل ، وبالتالي لم يتحسن دخلها ويزداد طلبها على السلع والخدمات وبالتالي فإنها لم تستطع أن تساهم في زيادة الإنتاج ، في حين أن عائدات النمو تركزت في أيدي فئات قليلة من السكان ، كان لها ممارسات استهلاكية وبذخية وادخارية أعاقت عملية النمو ووجهت الطلب على سلع وخدمات أجنبية ووجهت الادخار إلى الخارج أو إلى قطاعات ليست إنتاجية حيث ذهبت معظم الاستثمارات و الأبنية والعقارات والأراضي والمضاربة .

إن الاستراتيجية المناسبة هي إشراك كافة الفئات بما في ذلك المهمشة في العملية الإنتاجية من أجل تقليص مساحة الفقر وتقليل التفاوت بين المواطنين . وهذا يبدأ من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتوجيه السياسات التعليمية وفق متطلبات سوق العمل ، وضمان تحسين في السياسة الضريبية والتشريعية والقانونية الملائمة للعمل .

3- الاستفادة من وفورات الحجم عبر الاندماجات الإقليمية لتعظيم الفوائد وتقليص الخسائر من الانفتاح الاقتصادي على الخارج ، وذلك لا يتم إلا عبر التكتلات الإقليمية التي تمكن من تحقيق إنتاج وفورات الحجم ، بواسطة ترشيد الإنتاج على مستوى الإقليم وتخصيص كل بلد بإنتاج عدد من السلع ذات

الجودة العالية والتكلفة القليلة لا أن يتم الاختراق كما يحدث حالياً ويتسبب الانفتاح في كوارث على الصناعة الوطنية .

ب- إستراتيجية مجابهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد السوري ، مثل جميع البلدان ، أزمات وهزات اقتصادية ذات منشأ داخلي أو خارجي ، ولكنها تتحول إلى مشكلات اقتصادية داخلية تمس القطاع الحقيقي كما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، تتمثل بانخفاض التحويلات وقلّة الصادرات وضعف الاستثمار وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشكلات كالركود والبطالة وغلاء الأسعار ، إن عدم الاعتراف بهذه المشكلات لايساعد على حلها ولايمكن من رسم الطريق المؤدي للمعالجة، ولذلك فإنه لا بد من استراتيجية تمكن من معالجة التداعيات السلبية للأزمات و التقلبات الاقتصادية ، عن طريق تفعيل آليات السياسة المالية والسياسة النقدية و التنسيق بين هاتين السياستين :

1- السياسة المالية :

يبلغ حجم الإنفاق الحكومي في سورية أقل من (30%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نسبة قليلة مقارنة مع الدول الأخرى ، ويعود سبب تدني هذه النسبة إلى قلة الإيرادات الحكومية التي لا تتجاوز (28%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة من أقل النسب في العالم ، ومن ضمنها الضرائب التي تبلغ حوالي (14%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الضرائب غير المباشرة أكثر من (50%) منها وهذا يتطلب :

- زيادة حصيلة الضرائب حتى تصبح (20%) من الناتج المحلي الإجمالي على أقل تقدير ، والتركيز على الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل ، بحيث يمكن المساهمة في تحقيق توزيع عادل للدخل .

- جعل أولويات الإنفاق الحكومي متلائمة مع أولويات خطة التنمية .

- إصدار سندات حكومية وتفعيل أسواقها .

2- السياسة النقدية :

حيث تنقسم السياسة النقدية إلى نوعين : سياسة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وسياسة سعر الصرف

• سياسة التوازن :

هي سياسة مساندة للسياسة الاقتصادية الكلية وأساس نجاح هذه السياسة، رغم الإهمال الكبير الذي تواجهه في سورية ، وتهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وهو تحقيق أعلى معدل نمو ممكن ، وتحقيق التوظيف الكامل للعمالة ، وتحقيق استقرار الأسعار ، ولكن ذلك غير ممكن في آن واحد مما حمل بعض الدول إلى جعل هدف السياسة النقدية هو استقرار الأسعار كما يحدث في سورية حالياً بغض النظر عن الهدفين الآخرين ، إلا أن اللجوء إلى هذا الهدف الوحيد غير مبرر وغير مفيد ولا يمكن تحقيقه بمفرده ولا يساعد على تحقيق الهدفين الآخرين وخير دليل على ذلك هو الارتفاع المستمر للأسعار في الدول التي سارت في هذا الطريق مثل سورية .

من الطبيعي أن تركز السياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار عندما تكون مشكلة التضخم كبيرة ، ولكن من غير الممكن التركيز على ذلك عندما تكون المشكلة الأساسية هي مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة . وعلى هذا الأساس فإن استراتيجية السياسة النقدية يجب أن تكون تحفيز النشاط الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة الركود والبطالة ومن الجدير بالذكر وفقاً لنظرية "منحنى فيليبس" فإن المفاضلة بين هدف تقليص معدل البطالة وهدف تقليص معدل التضخم هي في المدى القصير حيث تؤدي زيادة الإتفاق العام إلى تقليص معدل البطالة بنسبة معينة تؤدي إلى رفع معدل التضخم بنسبة صغيرة مقبولة ، أما في المدى الطويل فإن نسبة التضخم الصغيرة تزداد مع مرور الزمن لأن الناس تتوقع مزيداً من التضخم ، ولذلك فإن درجة المفاضلة بين هذين الهدفين تتوقف على توقعات التضخم فإذا ما كانت منخفضة فيمكن متابعة هدف تخفيض البطالة أما إذا كانت التوقعات بارتفاعه فإن ذلك الهدف لا يمكن الاستمرار به ويجب العودة من جديد إلى توازن الهدفين معاً .

• سياسة سعر الصرف :

لفعالية إدارة سعر الصرف أثر كبير على تحقيق التنمية ، وله ارتباط عضوي مع السياستين المالية والنقدية ، وهو أداة من أدوات مواجهة

الأزمات والتقلبات الاقتصادية ، ويجب أن يكون هدفه تحفيز النشاط الاقتصادي ومقاومة الركود والبطالة ، اليوم المشكلة هي البطالة حيث نسبة نمو السكان والعمالة (2.4%) في حين نسبة تزايد السكان في سن العمل (4.1%) وهذا سبب أساسي وضابط ، خاصة في فئة الشباب (20-24) كما قلنا قبل قليل حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفئة إلى (25%) أي ضعف معدل البطالة وفي فئة السكان من (25-29) تصل إلى (15%) في حين أنها في فئة (30-60) فتصل إلى (5%) فقط .

وخير مثال على فشل السياسة النقدية للهدف الوحيد وهو استقرار الأسعار ، ما حصل في الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية حيث لم تتمكن سياسة منع الارتفاع الهائل لأسعار العقارات من انفجار أزمة اقتصادية كلية هددت النظام المالي العالمي برمته ، وأكدت أن هدف استقرار الأسعار كهدف وحيد لا يمكن أن يضمن استقرار الاقتصاد الكلي وأن هناك دائماً أولوية ، تتحدد في سورية حالياً بالتنشغيل كأولوية تفوق أولوية استقرار الأسعار أو أية أولوية أخرى ، إضافة إلى أن تحقيق استقرار الأسعار بمفرده لا يمكن تحقيقه وقد أكدته التجربة السورية حيث الأسعار تتابع ارتفاعها رغم كل شيء .

وأثبتت التجربة أن سياسة المحافظة على سعر صوف ثابت ليست سياسة فعالة لأنها وقفت عائقاً أمام التصدير وبالتالي أمام زيادة الإنتاج وزيادة العمالة . ولذلك لا بد من تحديد سعر صرف بأخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار .

رابعاً - استراتيجية القطاعات :

على مستوى القطاعات لا بد أن يكون هناك استراتيجية أيضاً ، وفي سورية تأتي أهمية الاستراتيجية التي يمكن أن تعالج التشويه القطاعي بالنسبة إلى حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذين القطاعين في السنوات الماضية (30-35%) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي ضعف مساهمة القطاع الصناعي التحويلية ، في حين أن مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية تزيد عن (50%) في

الدول الصاعدة إضافة إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في تلك الدول تزيد عن نسبة مساهمة الزراعة .

إن وجود هذا الخلل القطاعي يعني أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى إنجاز عملية التحويل الهيكلي التي تصاحب عملية التنمية والتي تتميز في ازدياد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع مساهمة الزراعة .

كان الهدف في الخطة الخمسية العاشرة هو أن تزداد مساهمة الصناعة (15%) في حين أن هذا الهدف يجب أن يتجاوز (20%) في الخطة الخمسية الحادية عشرة لكي يمكن إزالة هذا التشويه القطاعي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري .

ولكن هذا التوسع الصناعي يحتاج إلى توسيع أسواق السلع الصناعية وهذا لا يمكن حدوثه دون زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وبالتالي رفع دخول المزارعين وزيادة طلبهم على السلع الصناعية ، ويلعب طلب المزارعين وسكان الريف على السلع الصناعية دوراً أساسياً في دعم التوسع الصناعي خاصة في مراحله الأولى أي عندما يكون عاجزاً عن المنافسة الخارجية ولا يمكنه تصريف إنتاجه إلا في الداخل ، بعد ذلك سوف يقوى على المنافسة ويستطيع دخول الأسواق العالمية .

ومن الجدير بالذكر أن القول في أهمية تطوير الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين دخول سكان الريف وقدرتهم على طلب السلع الصناعية لا يعني أن الزراعة تأتي في المقدمة بل يعني أن تحسن وضع القطاع الزراعي هو شرط أساسي لجعل الصناعة التحويلية محركاً للتنمية .

خامساً - الأهداف الكمية للاقتصاد الكلي :

(1) مقدمة

يعكس اختيار الأهداف الكمية للخطة الخمسية الحادية عشرة التوجهات الاستراتيجية العامة للخطة والمبنية على الأسس الأربعة التالية ، ومن المؤكد أن هذه الأسس تحتاج إلى إجماع المجتمع السوري والقيادة السورية :

1- تشجيع دور استثمارات القطاع الخاص في كل المجالات التي تخص إنتاج السلع والخدمات الخاصة ، وتعزيز دور استثمارات القطاع العام في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة .

2- إعطاء أولوية عالية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة) من أجل رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم إصلاح التشويه القطاعي .

3- إعطاء أولوية عالية للاستثمار في قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة) من أجل تعزيز دور رأس المال البشري في عملية التنمية .

4- تكييف توجهات الإنفاق العام وفق معايير مفهوم التنمية المتوازنة و " النمو المحابي للفقراء" التي تقضي بأن يتلائم نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع تخفيض درجة عدم المساواة في الدخل ومع تقليص عدد الفقراء .

هذا وقد تم في هيئة تخطيط الدولة استعمال نموذج كلي للاقتصاد السوري من أجل حساب معدلات النمو ومعدلات الاستثمار ، وما ينتج عنها من مؤشرات كلية تخص سوق العمل ، والوضع المالي العام للدولة ، والوضع النقدي للاقتصاد والميزان التجاري .

(2) معدلات النمو

يشير نموذج الاقتصاد الكلي المستعمل في تقدير معدلات النمو إلى أن تحقيق إصلاح جذري يتناول كل مرافق الاقتصاد السوري خلال سنوات الخطة الخمسية سيعمل على تحقيق مستوى عال من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل إلى (12%) في سنة الخطة الأخيرة 2015. ومن ناحية أخرى ففي حال بقاء الحال على ما هو عليه دون حصول أي تغيير ، فإن معدل النمو سيكون منخفضاً ولن يتجاوز متوسطه لسنوات الخطة الخمسة (3.7%). ولقد رأينا أن الإصلاح الجذري الشامل قد يتطلب وقتاً أطول من خمسة سنوات ، وأن التقدير الواقعي لما يمكن أن ينجز من إصلاح خلال سنوات الخطة يجعلنا نتوقع أن يكون متوسط معدل نمو الخطة الخمسية الحادية عشرة هو (7%) ، وهذا يعني أن معدل النمو سوف يتوقف عن حجم الإصلاح المحقق .

إن تحقيق معدل (7%) كمتوسط بشكل مستدام يتطلب إجراء إصلاح في التشويه القطاعي عن طريق رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي إلى (15%) في نهاية الخطة . وهذا يعني أن مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تبلغ (35%) في نهاية الخطة الحادية عشرة عوضاً عن نسبة (28-30%) السائدة خلال الفترة (2006 - 2010) . ويعرض الجدول الآتي لمعدلات نمو القطاعات المختلفة كما تم احتسابها من النموذج لسنوات الخطة ، مع ملاحظة أن هذه الحسابات هي أولية يمكن تغييرها ، بل إنه من المفترض تغييرها ، خاصة وأن متوسط معدل النمو الذي تم تحديده بـ (7.19%) للفترة

(2011-2015) يعتبر قليلاً ولا يلبي طموحات سورية في الانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة ، ولكن كما أسلفنا فإنه يتوقف على خطوات الإصلاح الاقتصادي التي يمكن إنجازها خلال فترة الخطة ، ونحن نعتقد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتجاوز (8%) حتى يكون هناك آثار تنموية ملموسة . ولكننا في كل الأحوال سنأخذ هذا الجدول الذي تم حسابه في هيئة تخطيط الدولة كمثال يمكن تعديله وفق تعديل المعطيات

معدلات النمو الحقيقية للقطاعات _ (سنة الأساس: 2000)						
	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط 2015-2011
الناتج المحلي الإجمالي	6.43	6.93	6.81	7.75	8.02	7.19
الزراعة	5.60	4.47	4.30	5.70	4.46	4.91
الصناعة الاستخراجية	-4.66	-1.02	-2.85	-2.98	-2.75	-2.85
الصناعة التحويلية	28.09	18.46	16.37	17.40	20.12	20.09
الكهرباء والماء	6.74	8.62	9.81	10.12	11.15	9.29
البناء والتشييد	6.21	11.27	10.56	9.46	8.79	9.26
التجارة (يتضمن السياحة)	5.15	7.01	7.62	8.45	8.70	7.38
النقل والمواصلات والتخزين	6.67	6.99	7.18	8.63	7.85	7.46
المال والتأمين والعقارات	6.08	6.94	6.95	7.38	6.29	6.73
الخدمات الحكومية	5.92	6.35	5.80	6.12	6.66	6.17
الخدمات الأخرى	7.58	8.45	8.88	8.87	8.90	8.54

يبدو من الجدول المفترض كيف أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ازداد من (6.43%) عام 2011 إلى (8.02%) عام 2015 ، كما أنه لبي أهداف الخطة في جعل الصناعة التحويلية تنمو بمعدل (20.9%) خلال الفترة (2011 – 2015) .

(3) الاستثمار

(1-3) توزيع الاستثمارات

لقد تبين من الحسابات أن تحقيق (7%) كمتوسط معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة يتطلب تحقيق استثمارات يبلغ حجمها (5077) مليار ل.س. بالأسعار الجارية أي ما يعادل (26% من الناتج المحلي الإجمالي) ، أو (2707) مليار ل.س. بالأسعار الحقيقية وهي تعادل (29.3% من الناتج المحلي الإجمالي) وبحيث يقع مجمل الوزن على القطاع الخاص إذ أن عليه أن يساهم بـ (16.6%) من الناتج المحلي الإجمالي كاستثمار في حين أن على القطاع العام أن

يساهم بـ (9%) وهذا يتطلب فتح المجال أمام القطاع الخاص بشكل كبير نظراً لمحدودية إمكانية القطاع العام وعدم قدرته على الاستثمار في ظل الظروف الصعبة التي وصل إليها .

(2-3) فعالية الاستثمار (كفاءة عوامل الإنتاج)

يتحقق النمو ، كما هو معروف ، إما عن طريق زيادة حجم عوامل الإنتاج أو عن طريق رفع إنتاجية تلك العوامل .ولقد تم في الفترة السابقة الحديث عن الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المطلوبة في حجم عوامل الإنتاج وفي هذا الجزء نتناول موضوع زيادة إنتاجية العوامل ، ومن المؤكد أن سورية لن تستطيع زيادة الاستثمار إلا بشكل خاص عن طريق زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ولا يمكن بأي حال تحقيق معدل نمو (7%) للنتائج المحلي الإجمالي دون نمو حقيقي كبير في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (التقدم التقني وفعالية المؤسسات) بحيث يصل متوسطه إلى (3.3%) خلال سنوات الخطة الخمسية وبشكل تكون فيه مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة العمل ورأس المال .

(4) النمو المحابي للفقراء

ستسعى الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى أن يكون النمو لمصلحة الفقراء بالدرجة الأولى ، ولذلك سيتم التركيز على التشغيل و إيجاد فرص العمل ، حيث أن أحد الشروط المطلوب توفرها لتحقيق النمو المستدام في مستوى المعيشة هو إشراك غالبية المواطنين في العملية التنموية ، وذلك يقضي بالضرورة زيادة معدلات التشغيل وتقليص أعداد العاطلين عن العمل ، وذلك لأسباب اجتماعية فقط و أسباب متعلقة في عدالة توزيع الدخل وإنما لأسباب اقتصادية كذلك . وتهدف الخطة إلى تخفيض نسبة العاطلين عن العمل من نسبة تتجاوز (10-11%) المعلنه رسمياً والتي تفيد دراسات عديدة أنها تتجاوز هذه النسبة عند بداية الخطة إلى (9.2%) في سنة الخطة الأخيرة . كما أن من الشروط المطلوب توفرها تحقيق عدالة في توزيع الدخل حيث سيؤدي إشراك غالبية المواطنين في العملية التنموية إلى إعاءة توزيع الدخل في اتجاه تخفيض درجة عدم المساواة ومن أهم المؤشرات التي تدل على ذلك هو زيادة حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي ، وسوف تعمل الخطة إلى زيادة تلك الحصة من (36%) في السنة الأولى للخطة إلى (44%) في سنتها الأخيرة .

(5) الموازنة العامة للحكومة

تهدف الخطة إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية من أجل زيادة حجم الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية ، بحيث تنمو الإيرادات بمعدل لا يقل عن (9%) سنوياً وزيادة نسبة الضرائب المباشرة بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة حتى يتم تحقيق عدالة توزيع الدخل، بحيث تتجاوز نسبة الضرائب المباشرة من الميزانية (14%) والضرائب غير المباشرة (10%) . أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فيجب أن تتجاوز للمباشرة (7%) ولغير المباشرة (6%) .

حتى تتحقق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة وطموحاتها فيجب أن يبلغ متوسط معدل نمو النفقات خلال سنوات الخطة (9.9%)، حيث تنمو النفقات الجارية بنسبة تبلغ (6.9%) و الإنفاق الاستثماري العام بنسبة تبلغ (15.8%) . وعليه تبلغ نسبة إجمالي النفقات إلى الناتج خلال الخطة (22.1%) وهي نسبة مقبولة .

(6) حجم الكتلة النقدية

سيبلغ معدل نمو العرض النقدي خلال الخطة (10%) ، وعلى اعتبار ثبات سعر الصرف بحدود (45.6) ليرة للدولار ، فإن التضخم لن يتجاوز (4.3%) كمتوسط خلال الخطة ، ولكن إذا ازداد سعر الصرف وهو ما يجب أن تسعى إليه السلطة النقدية من أجل زيادة الصادرات وزيادة فرص التشغيل بنسبة (10%) فإن التضخم سوف يزداد ولكنه لن يزداد أكثر من (7%) كمتوسط خلال سنوات الخطة ، ولذلك فإن هناك ضرورة لدراسة قياسية سريعة لتحديد سعر الصرف المثالي لزيادة الصادرات ولزيادة التشغيل وزيادة الأسعار في الحدود المقبولة دراسة سابقة كانت قد أشارت إلى أن زيادة سعر الصرف بنسبة (10%) سوف يزيد من التشغيل بنسبة (5%) والأسعار بنسبة (3%) .

(7) الميزان التجاري

سيبلغ معدل نمو الصادرات الوسطي خلال الخطة (10.2%) . وسيبلغ معدل نمو الواردات الوسطي خلال الخطة (9.5%) وستبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج (31%) ، بينما ستبلغ الواردات إلى الناتج (36.2%) .

وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري سيكون في الحدود الدنيا ولن يتجاوز (5%) خلال سنوات الخطة .

وأخيراً فإن هذه الطموحات التي تشكل حالياً أساس الخطة الخمسية الحادية عشرة ، والتوجهات الأساسية لها خاصة من حيث اختلافها عن الخطة الخمسية السابقة هي مشروعة وقابلة للتنفيذ بفضل الموارد المادية والبشرية الهائلة التي يملكها الاقتصاد السوري ، وبفضل الحماس لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي ، وبفضل النجاحات السياسية والدبلوماسية التي حققتها سورية على الصعيدين الإقليمي و الدولي .